على مواصلة جهوده في هذا الإطار. كما اتخذت الحكومة السورية تدابير تشريعية في مكافحة جرائم تهريب الأشخاص والاتجار بهم، وقامت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومع شركائها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية، بأنشطة توعوية مجتمعية للتعريف بمخاطر تلك الجرائم وعواقبها.

وفي ضوء الإنجازات التي حققتها الدولة السورية وقواتها في مجال مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار، فقد وجهت الحكومة السورية دعوة لكافة السوريين للعودة إلى وطنهم. وأكدت أن عودة كل سوري بكرامة وأمان تشكل أولوية للدولة السورية ومؤسساتها. وواصلت سعيها للصلح وإعادة بناء ما دمره الإرهاب، بتحقيق الحل القائم على العملية السياسية بقيادة وملكية سورية والمصالحات والحوار الوطني السوري – السوري. إلا أن بعض الدول عملت على عرقلة تلك الجهود من خلال استمرار دعم الإرهاب وسعيها لإطالة أمد الأزمة وعرقلة الجهود الرامية لإنهائها، وكذلك من خلال تسييسها لملف العودة وربطها دعم عملية إعادة الإعمار بشروط مسيسة لا تنسجم ومبادئ العمل الإنساني ولا مع التصريحات المعلنة المتعلقة بالحرص على الشعب السوري.

وفي هذا الإطار، يؤكد وفد بلدي مجدداً على ضرورة التعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها حقوق المهاجرين واللاجئين بموضوعية ومصداقية بعيداً عن التسييس والانتقائية وعدم السماح باستغلال قضايا المهاجرين واللاجئين لخدمة أجندات سياسية لدول بعينها أو للضغط على الدول وابتزازها. كما يؤكد على ضرورة دعم جهود الدولة السورية الرامية لضمان العودة الطوعية للسوريين إلى وطنهم بكرامة وأمان.

وتطالب بلدي بوضع حد لسياسات الدول الداعمة للإرهاب التي تعمل على إطالة أمد الأزمة السورية، ووقف الجرائم التي يرتكبها التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بحق المدنيين السوريين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، ورفع التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة على الشعب السوري والتي تعيق حصوله على احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء وغيرها.... كما تطالب بلدي بوقف ممارسات الكراهية والتمييز والعنصرية التي يعاني منها

المهاجرون واللاجئون بمن فيهم المهاجرين واللاجئين السوريين، والحد من تصاعد خطابات الشعبوية والكراهية التي تحرض على العنف ضدهم.